JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (20)
2023-05-29
https://jaspss.com

بحث بعنوان

العقود الخاضعة لقانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

علي ناصر ذيب الغويري

باحث قانوني

الدائرة القانونية في بلدية الزرقاء

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (20)
2023-05-29
https://jaspss.com

المُلخَّص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العقود الخاضعة لقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص حيثُ إنَّ قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص هو إطار قانوني يهدف إلى تعزيز التعاون بين القطاعين العام و الخاص في تنفيذ مشاريع تنموية و خدمات عامَّة. يتم تنظيم الشراكة بواسطة عقود تَحكُم العلاقة بين الطرفين وتتميَّز العقود الخاضعة لقانون الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص بعِدَّة مُميِّزات مثلُ أنَّ الشراكة بين القطاعين العام والخاص تهدف إلى تحقيق تطوير مشروعات و خدمات عامَّة بشكل أكثر كفاءة و فعالية. يتم ذلك عن طريق الجَمْع بين الخبرة و الموارد المالية و التكنولوجية للقطاع الخاص مع القُدُرات التنظيمية والقانونية للقطاع العام ، وتتميَّز أيضًا بأنَّه يتم تنفيذ الشراكة من خلال عقود تُوضِّح حقوق و التزامات الطرفين. يتم تحديد المسؤوليات و التكاليف و الفوائد المُتوقَّعة و آليات التنفيذ في هذه العقود ، و من المُمَيِّزات الأُخرى أيضًا أنَّه يتم تحقيق تمويل المشروع من خلال مصادر مختلفة، بما في ذلك القطاع العام و القطاع الخاص و المؤسسات المالية. قد يتم تَحمُّل القطاع الخاص جزءًا من التكاليف و الاستفادة من العائدات المستقبلية للمشروع ، و أيضاً يتم توزيع المَخاطِر بين القطاعين العام و الخاص في إطار الشراكة. يتم تَحمُّل كل طرف لجزءٍ من المَخاطِر المُتعَلِّقة بالتنفيذ والتشغيل والصيانة ، و يتم وَضْع آليات و ضوابط لضمان تنفيذ العقود بشكل شفاف وِفْقًا للمعايير المحددة.

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (20)
2023-05-29
https://jaspss.com

Abstract

This study aims to clarify the contracts subject to the partnership law between the public and private sectors, as the partnership law between the public and private sectors is a legal framework that aims to enhance cooperation between the public and private sectors in the implementation of development projects and public services. The partnership is regulated by contracts governing the relationship between the two parties. Contracts subject to the partnership law between the public sector and the private sector are distinguished by several advantages such as that the partnership between the public and private sectors aims to achieve the development of public projects and services in a more efficient and effective manner. This is done by combining the experience and financial and technological resources of the private sector with the organizational and legal capabilities of the public sector, and it is also distinguished that the partnership is implemented through contracts that clarify the rights and obligations of the two parties. Responsibilities, costs, expected benefits, and implementation mechanisms are defined in these contracts. Another feature is that project financing is achieved through various sources, including the public sector, the private sector, and financial institutions. The private sector may bear part of the costs and benefit from the future revenues of the project, and also the risks are distributed between the public and private sectors within the framework of the partnership. Each party bears part of the risks related to implementation, operation and maintenance, and mechanisms and controls are put in place to ensure the implementation of contracts in a transparent manner in accordance with the specified standards.

المُقدِّمة

القطاع العام و القطاع الخاص هما جزءان أساسيان من اقتصاد أي دولة. يُشير القطاع العام إلى الجهات الحكومية و المؤسسات العامَّة التي تَمتِلكُها و تُديرها الحكومة، بما في ذلك الجهات الحكومية المركزية والمحليَّة والمؤسسات العامَّة المُستقِلَّة. ومن ناحية أخرى، يُشير القطاع الخاص إلى الشركات والمؤسسات التجارية التي تَمتلِكُها وتُديرها الأفراد أو المستثمرون الخاصون ، وتختلف طبيعة القطاعين وأهدافهما الرئيسية. يهدف القطاع العام إلى تلبية احتياجات المجتمع وتوفير الخدمات العامَّة و البِنْية التحتية اللازمة، مثل التعليم، والصحة، والأمن، والنقل العام، وغيرها. علاوة على ذلك، يلعب القطاع العام دورًا في تنظيم الاقتصاد وفرض السياسات والقوانين التي تُنظِّم العمل التجاري وتحمي المستهلكين وتُعزّز العدالة الاجتماعية. (حمزة 2021)

من ناحية أخرى، يعمل القطاع الخاص بشكل رِبْحي ويُركِّز على إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها السوق والمستهلكون. يعمل القطاع الخاص على تحقيق الرِّبحِية وتوفير فُرَص العمل وتنمية الاقتصاد. وعادة ما يتميَّز القطاع الخاص بالابتكار والكفاءة في إدارة الأعمال والمرونة في التكيُّف مع التغيُّرات الاقتصادية والسوقية ، مع ذلك، فإنَّ الرَّبْط و التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص يُعَد أمرًا ضروريًا لتحقيق التنمية الشاملة والاستدامة الاقتصادية والاجتماعية. تُوفِّر الشراكة بين القطاعين إمكانية الاستفادة من مزايا كل منهما وتعزيز التوازن بين المصالح العامَّة والخاصَّة. على سبيل المثال، يُمكِن للحكومة أنْ تُساعد في توفير بيئة أعمال ملائمة وتشجيع الاستثمار وتقديم الحوافز للشركات الخاصَّة لتعزيز النمو الاقتصادي. في المقابل، يُمكِن للشركات الخاصَّة أنْ تُساهِم في تطوير البنية التحتية وتقديم الخدمات العامَّة بكفاءة عالية و

بالتالي، يُمكِن تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الازدهار الاقتصادي عن طريق توطيد العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص وتعزيز الشراكة بينهما. يتطلَّب ذلك وجود إطار قانوني وسياسي ملائم وآليات فعَّالة للتعاون والتنسيق بين الجهتين، بالإضافة إلى الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية. (شعبي لينا ياسمين 2018)

مشكلة البحث

تتمثَّل مشكلة البحث في أنَّه يوجد الكثير من المشروعات التي تحتاج وتتطلَّب الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، وفي ظل هذا المفهوم هناك عِدَّة عقود تكون خاضعة لقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، وفي هذا البحث يتم النقاش في مفهوم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وكل ما يخص هذا الموضوع ، وبالتالي توضيح العقود الخاضعة لهذا القانون.

أهداف البحث

الهدف الرئيسي لهذا البحث هو توضيح العقود الخاضعة لقانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ويتفرَّع منه عِدَّة أهداف وهي :

- توضيح مفهوم الشَّراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص .
- بيان أهمية الشَّراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- توضيح أهداف الشَّراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- بيان أنواع الشَّراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (20)
2023-05-29

- توضيح مبادئ الشَّراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

أسئلة البحث

- ما المقصود بالشَّراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ؟
- ما أهمية الشَّراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص؟
- ما أهداف بالشَّراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص؟
- ما أنواع الشَّراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص؟
- ما هي مبادئ الشَّراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص؟
- ما هي العقود الخاضعة لقانون الشَّراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص؟

أهمية البحث

تَكمُن أهمية البحث من الناحية النَّظرِية في تعزيز و إثراء المكتبة العربية للعقود الخاضعة لقانون الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص أمَّا من الناحية العلمية فهي تُساعد في اتِّخاذ القرارات لكبار المسؤولين في المؤسسات الحكومية للعقود الخاضعة لقانون الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص.

الدراسات السابقة

دراسة (بوشمال, محمد أيمن, بوكفة, & حمزة. (2021)) بعنوان دور الشراكة بين القطاع العام والخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية ، تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز وتقييم دور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في إقامة مشاريع البُنى التَّحتِية وتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل التحوُّلات الاقتصادية

الراهنة التي يَشهدُها العالم، وإبراز مبررات وفوائد هذه الشراكة وِفْق الإطار النظري والتطبيق العملي، من خلال الاطِّلاع على بعض التجارب الدولية والمحليَّة في مجال الشَّراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص واقتراح بعض الحلول التي تهدف إلى تطبيق الشَّراكة بنجاح .

دراسة (مرابطي أميرة, & شعبي لينا ياسمين. (2018)) بعنوان الشراكة بين القطاع العام والخاص كبديل تمويلي تنموي للاقتصاد الوطني في ضوء التجارب الدولية ، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال تسيير الخدمة العامَّة للمياه في الجزائر، من خلال التركيز على دراسة وتحليل مختلف العقود التي أبرمتها الهيئات الحكومية الوصية على خدمات المياه في كل من ولاية عنابة والطارف، قسنطينة، الجزائر العاصمة ووهران مع المتعاملين الخواص الأجانب بغرض الاستفادة من خبراته و إمكانياته في إحداث نقلة نوعية في آليات التسيير المُعتَمَدة وتحسين خدمات المياه والصرف. من بين أهم النتائج التي توصَّلت إليها الدراسة أنَّ الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال إدارة الخدمة العامَّة للمياه في الجزائر وعلى الرُّغم من بعض النتائج الإيجابية التي حققتها إلا أنَّها لا زالت أقل كفاءة ولم تُؤَدِّ إلى تحقيق إدارة مُثْلى لخدمات المياه والصَّرف.

دراسة (شفيع, & يوسف عبدالفتاح أحمد. (2020)) بعنوان الطبيعة القانونية لعقود مشروعات الشَّراكة بين القطاعين العام والخاص في ضوء أحكام القانون القطري ، مع ظهور أسلوب جديد في التَّعاقُد على بناء وتشغيل مشروعات البناء والإنشاء يُعرَف بأسلوب الشَّراكة بين القطاعين العام والخاص، ومع تَشعُّب مفهوم هذا الأسلوب في الأوساط التشريعية العربية والعالمية وبالتَّبْعِية تَشعُّب التكييفات القانونية المُحتَمَلة لهذا الأسلوب، جاء هذا البحث كي يُسلِّط الضوء على ماهية هذا العقد، وتحليل مدى كفاية المنظومة القانونية

الحالية الحاكمة لعقود البناء والإنشاء في قطر لهذه العقود عن طريق وضع هذا النوع من العقود تحت اختبار التكييف القانوني للعقود عمومًا. وفي هذا الصدد ناقش الباحث تكييف عقود مشروعات الشَّراكة من حيثُ مدى كونها عقودًا احتمالية أو محددة، عقود مُسمَّاة أو غير مُسمَّاة، من عقود القانون العام أو من عقود القانون الخاص، إذ لتحديد التكييف القانوني للعَقْد من هذه الأوجه تحديدًا أهمية خاصَّة لأطرافه حتى يكون قرار الدخول في هذا النوع من العقود قرار متبصرًا وعن دراية بأبعاده ونتائجه.

دراسة (دواش, أمينة, عجال, & ناصرية. (2022)) بعنوان فعالية الشَّراكة بين القطاعين العام والخاص كاستراتيجية لتنمية السياحة ، يَستَغِل القطاع السياحي الفُرَص الاستثمارية في تفعيل شراكة رابحة بين القطاعين العام والخاص، و بالتالي إيجاد مصادر جديدة للدَّخْل في الاقتصاد الجزائري، وللاستثمار السياحي أهمية إذ يُعتَبر كأداة قابلة لتفعيل الشَّراكة بين القطاعين ودعم الاقتصاد الوطني، فالجزائر بالرُّغم من تَوفُّرها على العديد من الموارد السياحية إلا إنَّ مُؤشِّرات القطاع السياحي يبقى بعيد كل البُعْد عن قيمة تلك الموارد التي تتوفَّر عليها. لقد سمح التشخيص والتدقيق اللذان أُنجِزا في إطار إعداد المُخَطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 بتحديد التوجيهات الكبرى للصناعة العالمية للسياحة، وتحديد تعريف تَطلُّعات

الزبائن المحليين والدوليين مع إبراز القدرات السياحية الكبرى.

دراسة (وليد مصطفى الطراونة.2014 التزامات المتعاقد مع الادارة في البوت)

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الالتزامات التي تقع على عاتق المتعاقد مع الادارة في عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية، وذلك من خلال التعريف بهذه العقود ابتداء وبيان صور هذه العقود وصولاً إلى الالتزامات التي ترتبها على المتعاقد مع الادارة، وحالات الاخلال بهذه الالتزامات، وما يترتب على

ذلك من جزاءات توقع على المتعاقد، وقد اعتمدت الدراسة في الاجابة على الاشكالية المطروحة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بهدف التوصل إلى النتائج المتوخاة من هذه الدراسة.

وخلصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: ان هذه العقود تكتسب أهمية كبيرة بالنظر إلى الدور الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية في الدول خاصة الفقيرة منها التي لا تساعدها ميزانياتها على اقامة المشاريع الكبيرة والمرافق العامة الضخمة، وعلى الرغم من الخلاف الفقهي حول الطبيعة القانونية لهذه العقود إلا انها عقود يغلب عليها الطابع الإداري وقدمت هذه الدراسة عدداً من التوصيات من بينها ضرورة الاستعجال في سن القوانين التي تنظم هذه العقود نظراً لأهميتها الكبيرة في التنمية الاقتصادية مع ضرورة إيجاد جهة ادارية تتولى مهمة متابعة هذه العقود، والإشراف على تنفيذها في كافة المراحل، والتأكيد على أهمية جعل النظر في المنازعات الناشئة عن هذه العقود في اختصاصات المحكمة الادارية بسبب الطبيعة الإدارية لهذه العقود.

دراسة (نوفان العقيل العجارمة.2013. عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية ل .B.O.T وتطبيقاته في النظام القانوني الاردني)

يحتل عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية أهمية كبيرة في الدول التي تتبنى نظرية الاقتصاد الحر، حيث يلجأ الكثير من الدول إلى القطاع الخاص من اجل إدارة واستغلال المرافق العامة، والوسيلة القانونية لتنظيم هذا الامر تتم عن طريق ما يعرف بعقد الامتياز.

ونحاول في هذا البحث الوقوف على ملامح نظرية عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية في النظام القانوني الاردني قضاء وتشريعاً، لان المشرع الاردني لم يضع تشريعا عاما ينظم فيه الجوانب القانونية المختلفة

لهذا العقد او حتى لعقد الامتياز، بل وجب الدستور الاردني ضرورة إصدار قانون خاص بمنح كل امتياز على حدة، وبناء عليه فقد سنت العديد من القوانين الخاصة التي تمت بموجبها المصادقة على حقوق الامتياز المختلفة وقد ترتب على هذا التعدد التشريعي تنوع في الاحكام القانونية، واختلاف في التطبيق العملي ما بين عقد امتياز وآخر، لذا تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على الاثار القانونية المترتبة على هذا العقد

دراسة (سديرة محمد علي . عقود البوت ودورها في تسير المرافق العمومية)

أمام عدم قدرة الطرق التقليدية لتسير المرافق العمومية وكذلك عدم تحمل الدولة لمزيد من النفقات كان من ضروري وجود طرق و اساليب اخرى تواكب التطور الحاصل في مجال التنمية مما ادى الى فتح المجال امام القطاع الخاص من اجل اشراكهم في عملية تطوير وضمان سيرورة المرافق العمومية بما يتماشى وتطلعات المواطنين وبالتالي تحقيق المصلحة العامة مع ضمان هامش من الربح بالنسبة للخواص سواء كانوا وطنين ام اجانب.

مفهوم الشَّراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

الشَّراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص هي آلية تعاون وتعاقد تقوم على أساس توزيع المسؤوليات والمصالح بين الجهتين، بهدف تحقيق أهداف مُشتَركة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع ، تُعتَبر الشَّراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص نموذجًا للتعاون المؤسسي بين الحكومة والشركات الخاصَّة والمؤسسات غير الرِّبْحيَّة. يتمثَّل الهدف الرئيسي لهذه الشَّراكة في الاستفادة من المزايا والموارد والخبرات المُتاحة في القطاعين، من أجل تحقيق نتائج أفضل وتعظيم الفوائد المشتركة ، بمعنى آخر الشَّراكة بين

القطاع العام والقطاع الخاص تعني التعاون والتعاطف بين الحكومة أو القطاع العام والشركات والمؤسسات الخاصَّة ، تهدف هذه الشَّراكة إلى تحقيق أهداف مشتركة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع. (يوسف عبدالفتاح أحمد 2020)

تتمثَّل فكرة الشَّراكة بين القطاعين في توظيف موارد كل منهما بشكل متكامل وفعَّال، فالقطاع العام يتمتَّع بالقدرة على وضع السياسات والتشريعات وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، بينما يتمتَّع القطاع الخاص بالقدرة على التكنولوجيا والابتكار وإدارة المشاريع بكفاءة وتحقيق الرِّبْح و تتنوَّع أشكال الشَّراكة بين القطاعين، وتشمل مجموعة متنوِّعة من النماذج مثل التعاقدات الحكومية مع الشركات الخاصَّة، وتراخيص الشركات الخاصَّة لتقديم الخدمات العامَّة، والاستثمارات المشتركة بين القطاعين في مشاريع تنموية، والشَّراكة الاستراتيجية في مجالات مثل البحث والتطوير والابتكار و يُمكِن أنْ تكون الشَّراكة بين القطاعين مفيدة في عِدَّة جوانب فمن خلال توظيف موارد القطاع العام والخاص بشكل متكامل، يُمكِن تحقيق تحسينات في تقديم الخدمات العامَّة والبِنْية التحتية، وتعزيز الاقتصاد وزيادة فرص العمل. كما يُمكِن تحقيق التكلفة الأمثل للمشاريع وتقليل الأعباء المالية على القطاع العام من خلال مشاركة التكاليف والمخاطر مع القطاع الخاص ، ومع ذلك، تحتاج الشَّراكة بين القطاعين إلى إطار قانوني وتنظيمي واضح لضمان المساءلة والشفافية وتحقيق المصلحة العامَّة. يجب أنْ يتم تحقيق التوازن بين الأهداف العامَّة والمصالح التجارية، وضمان عدم حدوث تعارض للمصالح أو انحياز غير عادل لأحد الأطراف. (ناصرية 2022)

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (20)
2023-05-29
https://jaspss.com

أهمية الشَّراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

الشَّراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لها أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن بعض الأسباب التي تُبرِز أهمية هذه الشَّراكة: (نوره ناصر الدوسري 2019)

1. تعزيز التنمية الاقتصادية: يُمكِن للشّضراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص أنْ تُساهم في تعزيز النمو الاقتصادي و خَلْق فُرَص عمل جديدة. فالقطاع الخاص يتمتَّع بالمرونة والابتكار والكفاءة التشغيلية، بينما يتمتَّع القطاع العام بالسُّلطة التنظيمية والقدرة على توجيه السياسات. وبتنسيق جهودهما، يُمكِن تحقيق نمو اقتصادي أقوى و مُستَدام.
2. تحسين البِنْية التَّحتية: تشترك الحكومات والشركات الخاصَّة في تطوير البِنْية التَّحتية للبلاد، مثل الطرق والجسور والمطارات والموانئ والاتصالات. وتعمل الشراكة بين القطاعين على تعزيز تمويل وبناء البِنْية التَّحتية اللازمة، وهذا يؤدي إلى تحسين النقل وتسهيل حركة البضائع وتعزيز الاتصالات، مما يدعم النمو الاقتصادي.
3. تعزيز الابتكار والتكنولوجيا: يتمتَّع القطاع الخاص بمهارات وخبرات عالية في مجال الابتكار وتطوير التكنولوجيا. ومن خلال الاستثمار في الشَّراكة مع الحكومة، يُمكِن تعزيز التعاون في مجال البحث والتطوير وتبادل المعرفة والتكنولوجيا. هذا يسهم في تطوير قطاعات جديدة وتحسين الكفاءة في القطاعات القائمة.

4. توفير الخدمات العامَّة: يُمكِن للشَّراكة بين القطاعين أنْ تؤدي إلى تحسين توفُّر الخدمات العامَّة للمواطنين، مثل الرعاية الصحية والتعليم والنقل والطاقة. بالتعاون مع القطاع الخاص، يُمكِن للحكومة تعزيز الكفاءة وتقديم خدمات عالية الجودة ومرنة للمجتمع.
5. تعزيز الشفافية والمساءلة: من خلال الشَّراكة بين القطاعين، يُمكِن تحقيق مزيد من الشفافية والمساءلة في إدارة المشاريع العامَّة. حيثُ يتم تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح وتحديد معايير الأداء والمتابعة بشكل دقيق، مما يقلل من فرص الفساد ويعزز ثقة الجمهور في السُّلطات العامَّة والشَّركات الخاصَّة.
6. تُتيح الشَّراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص تحقيق فوائد متبادلة وتعزيز التنمية الشاملة للمجتمع. تعمل هذه الشَّراكة على تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الاستدامة في العملية التنموية.

أهداف الشَّراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

تُعتَبر الشَّراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وسيلة فعَّالة لتعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق التقدُّم في العديد من المجالات، وأهم الأهداف المشتركة لتلك الشراكة: (ناصرية 2022)

1. تعزيز النمو الاقتصادي: يعمل القطاع العام والقطاع الخاص معًا لتعزيز النمو الاقتصادي من خلال توفير فُرَص عمل جديدة، وزيادة الاستثمارات، وتعزيز الإنتاجية، وتحسين بيئة الأعمال. تتمثَّل أهمية هذه الشَّراكة في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الازدهار الاقتصادي.

2. تحسين البِنْية التَّحتية: يُمكِن أنْ تُساهم الشَّراكة بين القطاعين في تطوير وتحسين البِنْية التَّحتية للدولة، مثل الطرق والجسور والمطارات والموانئ والشبكات اللوجستية. تُعزز البِنْية التَّحتية القوية من فعالية الأعمال التجارية وتجذب المزيد من الاستثمارات.
3. تحسين الخدمات العامَّة: من خلال الشَّراكة، يُمكِن تحسين توفير الخدمات العامَّة للمُواطنين، مثل : التعليم والرِّعاية الصحية والمياه والصَّرف الصحي. يعمل القطاع العام والقطاع الخاص معًا لتحسين جودة وتَوفُّر الخدمات العامَّة للمجتمع.
4. تعزيز الابتكار وتطوير التكنولوجيا: يُمكِن أنْ تُسهِم الشَّراكة بين القطاعين في دفع عجلة الابتكار وتطوير التكنولوجيا. يُمكِن للقطاع الخاص توفير الاستثمارات والخبرة اللازمة لتطوير التكنولوجيا، بينما يُمكِن للقطاع العام توفير الدعم والبِنْية التشريعية لتسهيل عملية التطوير وتنظيم الاستخدام الفعَّال للتكنولوجيا.
5. تعزيز التوظيف وتطوير المهارات: تُعتَبر الشَّراكة بين القطاعين وسيلة لتوفير فُرْص العمل وتطوير المهارات. من خلال الاستثمار في التدريب والتأهيل المهني، يُمكِن للقطاع الخاص والقطاع العام تحسين
6. قدرات العَمالة المحليَّة وتعزيز فُرَص التوظيف.

أنواع الشَّراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

تتعدد أشكال وأنواع الشَّراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتختلف حسب البلد والقطاع والمشروع المعني. فيما يلي بعض أشهر أنواع الشَّراكة بين القطاعين: (هرامزة مروة 2019)

1. الشَّراكة العامَّة–الخاصَّة (Public–Private Partnership – PPP): وتُعرَف أيضًا بالشَّراكة بين القطاعين العام والخاص، وتشمل التعاون بين الجهات الحكومية والشركات الخاصَّة في تنفيذ مشروعات ذات أهمية عامَّة مثل البِنْية التَّحتية، والنقل، والصحة، والتعليم، والطاقة.
2. الامتياز (Franchise): يُتيح هذا النوع من الشَّراكة للقطاع الخاص توفير خدمات أو منتجات وِفْقًا لنظام أو علامة تجارية معروفة تختص بها الحكومة. وعادةً ما يتم تحقيق هذه الشَّراكة من خلال توقيع اتفاقية تفويض تسمح للشركة الخاصَّة باستخدام العلامة التجارية والنظام العامل المُعترَف بها.
3. الاستثمار المشترك (Joint Venture): يتم في هذا النوع من الشَّراكة تشكيل شركة مشتركة بين القطاعين العام والخاص، حيثُ يُسهِم كل منهما برأس المال والخبرات والموارد في تنفيذ مشروع مشترك وتحقيق الأهداف المشتركة.
4. العطاءات العمومية (Public Procurement): يتعاقد القطاع العام مع الشركات الخاصَّة لتنفيذ مشاريع محددة عن طريق عقود المناقصة أو العطاءات العمومية. تُعتَبر هذه العقود شكلًا شائعًا للتعاون بين القطاعين.
5. الاتفاقيات التجارية والاقتصادية: يَتمكَّن القطاع العام والخاص من التعاون من خلال اتفاقيات تجارية واقتصادية مثل اتفاقيات التجارة الحُرَّة والشراكات الاقتصادية والاستثمارية. تهدف هذه الاتفاقيات إلى تعزيز التبادل التجاري والاستثمار بين القطاعين.

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (20)
2023-05-29
https://jaspss.com

مبادئ عقد الشَّراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص تُعتَبر آلية تعاونية بين الحكومة أو الجهات الحكومية والشركات الخاصَّة بهدف تحقيق أهداف مشتركة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تتم هذه الشَّراكة من خلال توحيد الموارد والخبرات والكفاءات لكلا الجانبين في تنفيذ مشاريع وبرامج تتطلَّب التعاون بين القطاعين. ، تتضمَّن مبادئ عقد الشَّراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ما يلي: (حمزة 2021)

1. الهدف المُشترَك: يجب أنْ يتم تحديد هدف مُشترَك و واضح للشَّراكة يخدم المصلحة العامَّة ويُعزز التنمية الشاملة. يجب أنْ يتم تحديد الأهداف والمُخرَجات المُتوقَّعة بشكل واضح ومحدد.
2. التعاون المتبادل: يتطلَّب الشَّراكة تعاونًا فعَّالًا و متبادلاً بين القطاعين. يجب أنْ يُشارك كل جانب بشكل فعَّال في عملية صُنْع القرار وتنفيذ الأنشطة المشتركة. يجب أنْ يتمتَّع الشريكان بالقدرة على التواصل والتفاوض وحل المشكلات المحتملة بشكل فعَّال.
3. المشاركة المالية: يجب أنْ يُسهِم كل من القطاع العام والقطاع الخاص في التمويل المُشترَك للمشروع أو البرنامج. يُمكِن أنْ تشمل المساهمة المالية منحة مالية أو استثمار أو توفير موارد أخرى مثل الأراضي أو المعدات.
4. توزيع المخاطر: يجب أنْ يتم تحمُّل المخاطر بشكل متوازن بين القطاعين. يجب تحديد وتقاسم المخاطر المُحتَمَلة في عملية التخطيط والتنفيذ وإدارة المشروعات المشتركة.

5. الشفافية والمساءلة: يجب أنْ تكون هناك شفافية في جميع جوانب الشَّراكة، بما في ذلك التخطيط والموارد المالية وإدارة المشاريع. يجب تحديد الآليات المناسبة للمساءلة والرَّقابة من أجل ضمان تنفيذ الشَّراكة بطريقة فعَّالة ومستدامة.
6. حقوق المُلكِية الفكرية: يجب توضيح حقوق المُلكِية الفكرية والاستفادة منها بين الشَّرَكاء وِفْقًا للقوانين والتشريعات المعمول بها.
7. التشريعات والقوانين: يجب أنْ تتماشى الشَّراكة مع التشريعات والقوانين المعمول بها في البلد، ويجب أنْ يتم تحديد الإطار القانوني اللازم لتنفيذ الشَّراكة وحماية حقوق كل من الشُّرَكاء.

تلتزم الشَّراكة بتحقيق الفوائد المشتركة وتعزيز التنمية المستدامة في المجتمع. يُمكِن أنْ تشمل الشَّراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص مجالات مختلفة مثل البِنْية التَّحتية، و التعليم، والرعاية الصحية، والطاقة، والتكنولوجيا، وغيرها.

العقود الخاضعة لقانون الشَّراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

قانون الشَّراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص هو نهج يستخدمه الحكومات لتعزيز التعاون و بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ مشاريع مشتركة. يهدف القانون إلى الاستفادة من مزايا الجانبين، حيثُ يُوفِّر القطاع العام الإطار التنظيمي والقوانين، في حين يُقدِّم القطاع الخاص المعرفة التقنية والخبرة في إدارة المشاريع وتوفير التمويل ، العقود الخاضعة لقانون الشَّراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص تتعلَّق بتنفيذ المشاريع المشتركة بين الجانبين ، وفي هذا السياق، يتم توقيع عقود بين الجهة الحكومية وشركة أو مؤسسة خاصَّة لتحديد المسؤوليات والالتزامات والحقوق والواجبات لكل طرف ، ويختلف نوع العقود التي تستخدمها

الحكومات وِفْقًا للمشروع المحدد وقطاع الاقتصاد الذي يتعامل معه ، قد تشمل العقود الخاضعة لقانون الشَّراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص العقود التالية: (يوسف عبدالفتاح أحمد 2020)

- عقود الإنشاءات: تُستَخدم لتنفيذ مشاريع البِنْية التَّحتية مثل : الطرق والجسور والمطارات والمستشفيات، وتحدد المسؤوليات والجداول الزمنية وآليات التمويل والصيانة.
- عقود الخدمات: تشمل توفير الخدمات العامَّة مثل : النقل العام وإدارة المرافق وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتُحَدد المعايير والمسؤوليات وآليات التمويل والمراقبة.
- عقود الطاقة: تُستَخدم لتنفيذ مشاريع إنتاج الطاقة مثل : الطاقة الكهربائية والطاقة المتجددة، وتحدد شروط التمويل والإنتاج والتشغيل والصيانة.
- عقود الاستثمار العقاري: تُستَخدم لتنفيذ مشاريع تطوير العقارات العامَّة مثل : المجتمعات السكنية والتجارية والسياحية، وتُحَدد المسؤوليات وآليات التمويل والتشغيل.
- عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية: "هذه هي المشاريع التي تتعهد بها الحكومة إما للشركات–سواء كانت محلية أو أجنبية – سواء كانت شركة القطاع العام أو القطاع الخاص. و لا يوجد اعتراض على تطوير وتحديث أحد المرافق الاقتصادية من قبل شخص طبيعي ، وجمع الأموال على نفقته الخاصة وعلى نفقته الخاصة وامتلاك وتشغيل هذا المرفق بنفسه أو من خلال طرف ثالث مقابل إعادة تشغيل المرفق (طوال مدة العقد)

وعرف ايضا بأنه نظام لتمويل مشاريع البنية التحتية الموكلة إلى شخص من القانون الخاص ، والتي تسمى الدولة شركة المشروع ، والاتفاق بينهما (اتفاقية الترخيص والعقد)

تلتزم شركة المشروع بمقتضاه بتصميم وبناء مرفق من مرافق البنية الأساسية ذات الطابع الاقتصادي، ويرخص لشركة المشروع بتملك أصول هذا المشروع وتشغيله بنفسها،أو عن طريق الغير، ويكون عائد تشغيل المرفق خالصاً لها على نحو يمكنها من استرداد تكلفة المشروع وتحقيق هامش من الربح

مميزات عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية

تتمتع عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية بالعديد من المزايا التي تجعلها صالحة للأخذ بها كنظام تعاقدي ما بين الإدارة والمستثمر لإنشاء المرافق العامة ومشاريع البنية الأساسية ومن أبرز هذه المزايا والسمات التي يتصف بها عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية:

1. من خلال هذه العقود ، يقوم المستثمرون وشركات المشاريع بتخفيف العبء على الموازنة العامة والموارد الحكومية المحدودة ، لبناء وتشغيل العقود ، ونقل الملكية ، وغيرها من أشكال التمويل

2. إذا كانت شركة المشروع مستثمرا أجنبيا ، فإن أهمية هذه العقود ستزداد ، مما يعني إدخال استثمارات جديدة وتمويل خارجي والتحسين اللاحق لميزان المدفوعات ، مما يقلل من عجز الميزانية ويحسن دخل الدولة من النقد الأجنبي

3. تهدف هذه العقود إلى إنشاء مشاريع ومرافق جديدة من شأنها توفير العديد من فرص العمل والمساهمة في خفض معدل البطالة الأنفاق والخدمات الأخرى

4. وتعزى الزيادة في التنمية الاقتصادية وفرص نقل التكنولوجيا إلى أن عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية تلعب دورا هاما في عملية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية ، وتقوم شركات المشاريع المسؤولة عن بناء

وتشغيل المرافق العامة بدور رئيسي في استخدام التقنيات الحديثة في إنشاء هذه المرافق ، وبالتالي تحسين سمعتها على المستوى الدولي ، والحصول على المزيد من المشاريع ، وتلعب دورا رئيسيا في تحقيق المزيد من النجاح في البلدان النامية التي تحتاج إلى مزيد من الخبرة والتكنولوجيا في تنفيذ المشروع

5. دعم الحكومة للاستفادة من خبرات القطاع الخاص في إنشاء المرافق وتقديم الخدمات يتميز بالفعالية والكفاءة في تقديم الخدمات من قبل القطاع الخاص وهو أكثر فعالية من الإدارة الحكومية ، كما أن الاستفادة من خبرات القطاع الخاص في تقديم الخدمات من قبل القطاع الحكومي يرجع إلى تحسن أداء هذه الخدمة ، ومن المعروف أنه يساهم في زيادة ثقة الجمهور في مستوى الحكومة وبالتالي تحسين صورة الحكومة

6. الحفاظ على ممتلكات الدولة والبناء والتشغيل لا يتم نقل ملكية المشروع ، التي يتم تأسيسها بطريقة العقد ونقل الملكية ، بشكل دائم إلى القطاع الخاص ، ولكن يتم نقلها إلى الدولة في نهاية فترة العقد

7. لتجنب الاقتراض من الخارج ، عندما تتعاقد الحكومة مع شركة لبناء مرفق عام أو مشروع ، تكون شركة المشروع مسؤولة عن نقل البناء والتشغيل والملكية تقع على عاتقها مسؤولية تحمل التكاليف المالية لإنشاء هذه المشاريع والمرافق

عيوب عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية

بالرغم من المزايا العديدة التي تتمتع بها عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية التي تجعلها صالحة للأخذ بها كنظام تعاقدي تلجأ إليه الإدارة عند رغبتها في إنشاء المرافق العامة والمشاريع وفقاً لهذا الأسلوب إلا أن لهذه العقود العديد من العيوب منها :

1. تتطلب مشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات البنية التحتية إبرام علاقات تعاقدية متعددة ، والتي غالبا ما تتطلب إنفاق مبالغ كبيرة من الأموال لإعداد وإعداد وثائق العقود ، وتدريب الممثلين والفنيين ونوقش الجانبان أهمية التعاون والتعاون بين الجانبين

2. في كثير من الأحيان ، يعتمد المستثمرون (شركات المشاريع) ، سواء كانوا وطنيين أو أجانب ، على السوق المحلية للحصول على الأموال اللازمة وتحويل هذه الأموال من الخارج العملة الأجنبية ، التي تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتضغط على السيولة المتاحة في السوق المحلية ، تؤثر سلبا على العملة الوطنية وتؤدي إلى انخفاض قيمتها

3. الاحتكارات هي أحد الأضرار والعيوب ، وإذا لم يكن المشروع مرتبطا بالاحتكارات ، فلن تتمكن الدولة التي يقوم عليها المشروع من شراء الخدمات التي يقدمها المشروع

4. في كثير من الحالات ، نتيجة لزيادة عبء الواردات من الخارج ، يصعب تحقيق الفوائد التي تحاول عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية تحقيقها ، ويقوم المستثمرون بتحويل الأرباح إلى الخارج ، مما قد يؤثر نتيجة لذلك على كمية السيولة في السوق المحلية

5. إلزام جمهور المنتفعين بتكاليف إضافية، وذلك بسبب طول مدة العقد حيث يتكبد المنتفعون في

المرفق، أو المشروع نفقات ربما تتجاوز ما يحققه المشروع من وفر لمصلحة المنتفعين على المدى البعيد بسبب طول مدة العقد، كما أشرنا، والتي قد تصل إلى عشرات السنين يلتزمون خلالها بدفع الرسوم خلال هذه المدة مهما تغيرت، أو ارتفعت قيمتها مقابل الخدمة التي يتلقونها

6. إن ضعف سيطرة الدولة، مثل طول العقود في عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية ، والعلاقة بين الأعمال الحكومية والبيروقراطية، هو السبب الرئيسي لعدم سيطرة الحكومة على مختلف مراحل المشروع والمعايير المعمول بها في الدولة والتي تؤثر سلبا على الأداء السليم للمشروع والخدمات التي من المتوقع أن يقدمها

7. قد لا يقدم بعض المستثمرين الجوانب الفنية اللازمة لإنشاء مسؤول تنفيذي جديد قادر على استيعاب المتحدثين التقنيين أو المعدات القديمة أو غيرها من المعدات حيث يمكن للمستثمرين تجاهل صيانة المشروع بمجرد انتهاء الفترة التشغيلية ونقل ملكية المشروع إلى نهج الدولة

أشكال عقد البوت:

اولا:- البناء والتمليك والتشغيل ونقل الملكية:

بموجب هذه الاتفاقية ، تقوم شركة المشروع ببناء واستكمال وإدارة وتشغيل المنشأة طوال فترة العقد. يختلف هذا العقد عن عقد البوت من حيث أنه يسمح لشركة المشروع بامتلاكه طوال مدة العقد. يجادل البعض بأنه لا يوجد تمييز بينهما ، والبعض الآخر يميزهما لأن الاختلاف الرئيسي يكمن في ملكية المشروع وقت إنشائه

وتشغيله ، بينما تكون ملكية شركة المشروع في العقد ثم يتم نقلها مرة أخرى إلى الدولة بعد انتهاء فترة الامتياز وتكون لمديري العقود بحيث سيتم بناء المشروع لحسابهم

ثانيا : البناء والايجار ونقل الملكية

العقود تقوم شركة المشروع ببناء المشروع وتكمله مدة العقد ثم تأجيره إلى الجهة الحكومية التي تقوم إما بتشغيله بنفسها وإما بتشغيله عن طريق آخرين

ثالثاً :- عقود التشييد والتسليم والاستغلال

تسمح هذه الاتفاقية للمسؤول ببناء المنشأة مع المستثمر والدخول في اتفاقية لتسليمها إلى المسؤول أولا ، وللمسؤول الدخول في اتفاقية لاستخدام المنشأة للمرة الثانية مع المستثمر ، بحيث يمكن استرداد التكاليف التي تم إنفاقها على بنائها بالربح المناسب طوال فترة العقد المتفق عليها

رابعا : عقد التحديث والتمليك والتشغيل ونقل الملكية

تتضمن الاتفاقية اتفاقية بين شخص من الدولة أو الكيان القانوني العام و شخص من الشركة الخاصة لتحديث أحد المشاريع مقابل امتلاك المشروع وتشغيله لفترة زمنية معينة وكسب عائدات المشروع ، شريطة أن يتم نقل ملكية المشروع في النهاية إلى الدولة أو الكيان القانوني العام

خامسا : عقد البناء والتمليك والتأجير والتحويل

تعد الدولة المستثمرين بإقامة المشروع على نفقتهم الخاصة وتشغيله وتأجيره للآخرين خلال مدة العقد لتغطية تكلفة المشروع وتحقيق نسبة مئوية من الربح من الإيجار ملزمة بنقل المشروع إلى الأطراف في نهاية العقد.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (20)
2023-05-29

سادساً :- عقد التصميم والبناء وتحويل وتشغيل

وفيه يتولى منفذ المشروع تصميمه وتمويله وتشغيله بمبادرة منه بعد الاتفاق

سابعاً :- عقد التأجير والتجديد والتشغيل ونقل الملكية

وفيه تستأجر الجهة المنفذة المشروع وتتولى تجديده وتشغيله والحصول على عوائده ثم تنفيذ حيازة المشروع للدولة في نهاية مدة العقد

ثامناً: أعادة التأهيل – التشغيل – نقل الملكية

تستخدم هذه الصورة من العقود في مشاريع متعثرة حيث يتولى القطاع الخاص اعادة هيكلها وتشغيلها وهي (D.B.F.O) تشبه عقد.

النظام القانوني لعقد البوت

الشرط الأول: إجراءات العقد

قبل البدء في عملية اختيار شركة مشروع لتكليف إبرام عقد البناء والتشغيل ، من الضروري تحديد المشروع الخاضع للعقد بدقة وشمولية ، وإجراء دراسة جدوى للتحقق من جدوى المشروع لتوليد إيرادات كافية لتغطية تكاليف البناء والتشغيل ، وأخيرا إبرام العقد والتصديق عليه والموافقة عليه ودخوله حيز التنفيذ.

الفرع الاول : دراسة جدوى المشروع

ويستخدم جمع البيانات للوصول إلى النتائج لتحديد مدى كفاية هذه المشاريع من بعض الجوانب القانونية والتسويقية والبيئية والمالية والاجتماعية في هذه المرحلة ، و يتم تحديد المشروع والغرض منه ومزايا تنفيذه وتأثيره على المنطقة والتوسع المستقبلي واختيار التقنيات المناسبة للطبيعة ، وكذلك درجة ملاءمة المرفق ومشروع البنية التحتية لنشاط المشروع وتشغيله من أجل المنفعة المباشرة للمستفيد والشركة المالكة للمشروع ، اختر المكان المناسب للمشروع وحدد عوامل الإنتاج المختلفة التي تمثل إجمالي مدخلات المشروع. مع إدخال الأبعاد الاجتماعية والسياسية ضمن سيطرة هذه التعريفة يتوقع التعريفات المتوقعة للخدمات بطريقة لا تمثل العبء على المستهلك العادي.

الفرع الثاني :عرض الموضوع للتعاقد

بعد الانتهاء من تحديد المشروع ودراسة الجدوى ، قبل إبرام العقد ، تقدم الإدارة المشروع للعقد وفقا للإجراء المنصوص عليه في قانون بوت للدولة ، ، يجب أن تتبع الطريقة المنصوص عليها في قانون المعاملات العامة كمرجع أساسي يوضح كيفية إبرام عقد إداري. يجب أن تكون عضوا في المجموعة.

بالعودة إلى قانون المعاملات العامة يحدد مجموعة من الإجراءات التي يجب اتباعها للسماح بالمعاملات العامة.

الفرع الثالث: ابرام العقد

بعد الانتهاء من عمليه عرض المشروع واختيار تحصل على المشروع وتمر عملية ابرام العقد بمرحلة التفاوض التي تعد ركيزة أساسية لمفهوم أو تطور القانون العام للعقد، والتي تستمر قائمة إلى لحظة إقتران القبول بالإيجاب، ويُعرف التفاوض في نطاق العقود بأنها " : تبادل الاقتراحات والمساومات والإمكانيات، والتقارير والدراسات الفنية، بل والاستشارات القانونية التي تبدلها أطراف التفاوض ، ليكون كل منها على بينة من أفضل الأشكال القانونية، التي تحقق مصلحة الأطراف والتعرف على ما سيسفر عنه الاتفاق من حقوق والتزامات لطرفيها ، ولذلك ولإنجاح عملية التفاوض، يجب على كلتا الطرفان التحلي بحسن النية، والموضوعية و السعي للتغلب على كافة العقبات

اثار عقد البوت

وبعد التطرق الى اجراءات ابرام عقد البوت ودخوله حيز التنفيذ سنحاول رمن خلال هذا المطلب بيان اهم الآثار المترتبة على ابرام عقد البوت من ناحية الادارة ومن ناحية المتعامل فيمكننا اجمالا القول ان اثار تنفيذ عقد البوت تظهر من خلال التزامات وحقوق كلا طرفي العقد ومن خلال المنازعات التي قد تنشأ بمناسبة تنفيذ هذا العقد

الفرع الأول: التزامات وحقوق اطراف العقد

إن تنفيذ العقد بحسن نية يعد من المبادئ الأساسية في كافة العقود المدنية والإدارية، ونعني هنا : بأن تقوم الإدارة المتعاقدة بإحترام جميع التزاماتها العقدية، وتنفيذها بطريقة سليمة، بعيدًا عن الغش والتدليس

– التزامات وحقوق الدولة تسليم موقع المشروع خاليا من العقبات والموانع التي تحول دون تنفيذه، حتى تتمكن شركة المشروع بالبدأ في تنفيذ الأعمال في المواعيد المحددة.

–التزامات و حقوق شركة المشروع

تختلف التزامات شركة المشروع اعتمادا على المرحلة التي يمر بها المشروع بشكل عام ، وأن شركة المشروع مسؤولة بشكل أساسي عن تنفيذ موضوع العقد ثم انتقل إلى مرحلة إعداد الموقع لتنفيذ المشروع ، ومن ثم إلى مرحلة بناء المشروع وفقا للمواصفات الفنية وإذا كان ملزما بتنفيذ الرسومات والتصاميم والمتطلبات الواردة في العقد أو الملحق حيث يجب أن تعد شركة المشروع بإدارة المشروع وفقا للمحتوى المتفق عليه مسبقا في العقد ، وغالبا ما يتضمن عقد البوت جدولا زمنيا وجدولا زمنيا

هذه المرحلة مهمة لكلا الطرفين ، حيث أنهما يحاولان الوصول إلى المرحلة التشغيلية لتحقيق ربح معقول لتحصيل رسوم الخدمات التي تقدمها شركة المشروع للجمهور وتغطية ما أنفقوه على بناء المشروع ، وهذه المرحلة مهمة لالتزام شركة المشروع التشغيلي بالحفاظ على المبادئ الأساسية لإدارة تشغيل المرافق العامة. حيث إنه مهم للدولة لأنه مرتبط بالحاجة إلى الالتزام بصيانة المشروع ونقل التكنولوجيا وتدريب الموظفين

الفرع الثاني: المنازعات الناشئة في عقد البوت

أ–التسوية القضائية :

إن تكييف عقود البوت على أنها عقود إدارية كما سبق بيانها ، يفرض وكقاعدة عامة خضوع المنازعات الناشئة عنها للقضاء الاداري خاصة والتي تأخذ بنظام ازدواجية القضاء

ب-التسوية الودية لمنازعات البوت

الاتجاه المؤيد: يستند مؤيدو الرأي المؤيد للتحكيم في العقود الإدارية إلى عدة حجج مفادها أن اللجوء إلى التحكيم طريقة جيدة للنظر في مثل هذه النزاعات.

لا يشكل التحكيم انتهاكا لسيادة الدولة ، طالما أن القضاء يحتفظ بحقه في التحكم في تصرفات المحكم وقرار التحكيم. خاصة في البلدان النامية حيث يكون من الضروري الدخول في عقود دولية لتأمين الاستثمار الأجنبي ، من الضروري مراعاة احتياجات التنمية ، ولا يمكن للشركات الأجنبية تضمين شروط التحكيم في الاتجاه المعارض: استند مؤيدو الرأي المعارض للتحكيم إلى عدة حجج ، وهي

حرم تحكيمها من اختصاص القضاء الحكومي ، وانتهك سيادة الدولة وسعى إلى عدم جواز التحكيم في العقود الإدارية ، بناء على فكرة النظام العام والآداب العامة.

نهاية عقد البوت

عقد البوت كغيره من العقود المحددة المدة ينتهي بنهاية طبعيته بانتهاء مدته او قد يحدث وان ينتهي بطرق غير عادية منها النهاية الطبيعية لعقد البوت والنهاية غير طبيعية لعقد البوت.

منهجية البحث

استخدم الباحث في هذا البحث المنهج الاستقرائي بالاعتماد على الدراسات السابقة والمقالة المُتوفِّرة في المكتبة العربية ومواقع الإنترنت والتي من خلالها سوف يقوم الباحث في استخلاص أهم النتائج والتوصيات

نتائج البحث

بناءً على نتائج الدراسات السابقة وهذا البحث استنتج الباحث أنَّ الشَّراكة بين القطاعين العام والخاص تُعَد ذات أهمية كبيرة جداً لنجاح المشروعات في الدول والحكومات ، فقد أصبحت المشروعات الحكومية أكثر تعقيدًا وحجمًا في ظل التَّحديات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة. لذا، يلعب القطاع الخاص دورًا حيويًا في تعزيز الفعالية والكفاءة وتحقيق النتائج المَرجُوَّة و تُتِيح الشَّراكة بين القطاعين العام والخاص للحكومات الاستفادة من مزايا كل منهما. فالقطاع العام يتمتَّع بالقُدْرة على وضع السياسات والإشراف على المشروعات، بينما يتمتَّع القطاع الخاص بالقُدْرة على توفير الموارد المالية والتكنولوجية والمعرفية المطلوبة. بالتالي، يتحقق التوافق بين الهدف العام للمشروع الحكومي والمصلحة الاقتصادية للشركات الخاصَّة، مما يضمن تحقيق أعلى مستويات الجودة والكفاءة ، وتُساهِم الشَّراكة بين القطاعين العام والخاص في تخفيض التكاليف وتحسين إدارة المشروعات. فعندما يتعاون الجانبان، يُمكِن تجنب الهدر والتكرار في الإجراءات والتكاليف. كما يُمكِن للقطاع الخاص توفير الخبرات الفنية والإدارية والابتكارات التكنولوجية التي يُمكِن أنْ تُعزز كفاءة تنفيذ المشروعات وتحقيق أهدافها بشكل أسرع وأفضل.

التوصيات

بناءً على نتائج البحث السابقة يتم عمل التوصيات التالية :

تحديث البيانات المُتعلِّقة بمشروعات الشَّراكة بين القطاعين العام والخاص في السجل وتوثيق الدراسات والوثائق والتقارير والعقود المُتعلِّقة بها.

مراقبة مؤشرات أداء المشروعات الحكومية الاستثمارية خلال مراحلها المختلفة لتحسين جودة مخرجاتها وتحقيق أهدافها الإنمائية وِفْقًا للكلفة المالية والجداول الزمنية المعتمدة.

اعتماد الأدلة الإجرائية والنماذج اللازمة لمراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم للمشروعات الحكومية الاستثمارية.

المراجع

بوشمال, محمد أيمن, بوكفة, & حمزة. (2021). دور الشَّراكة بين القطاع العام والخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية.

مرابطي أميرة, & شعبي لينا ياسمين. (2018). الشَّراكة بين القطاع العام والخاص كبديل تمويلي تنموي للاقتصاد الوطني في ضوء التجارب الدولية.

شفيع, & يوسف عبدالفتاح أحمد. (2020). الطبيعة القانونية لعقود مشروعات الشَّراكة بين القطاعين العام والخاص في ضوء أحكام القانون القطري (Master's thesis).

عوامري فايزة, & هرامزة مروة. (2019). مُساهمة الشَّراكة بين القطاع العام والخاص في تمويل وإدارة المشاريع والمرافق العامَّة.

قورين, حاج قويدر, زواتنية, & عبد القادر. (2018). الشَّراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة–التجربة الكندية أنموذجًا.

مها ناصر السدره, & نوره ناصر الدوسري. (2019). عقود الشَّراكة بين القطاعين العام والخاص. مجلة العلوم الإقتصادية و الإدارية و القانونية, 3(5), 111-76.

دواش, أمينة, عجال, & ناصرية. (2022). فعالية الشَّراكة بين القطاعين العام والخاص كاستراتيجية لتنمية السياحة (Doctoral dissertation, جامعة ابن خلدون-تيارت).

حمادة، حمادة عبدالرزاق، (2013 ،(عقود البوت، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، نقلاً عن: جيهان وكيفية فض المنازعات الناشئة عنها، دار النهضة حسن سيد أحمد، ط2002 ،عقود البوت العربية، ، ص13

سلامة، كمال طلبة المتولي، (2008 ،(النظام القانوني لعقود البناء والتشغيل ونقل الملكية، رسالة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق، جامعة عين شمس، ص52.

نصار، عقود البوت والتطور الحديث لعقد الالتزام دراسة مقارنة للنظرية التقليدية لعقد الالتزام، مرجع سابق،) ص56.

سلامة، كمال طلبة المتولي، (2008 ،(النظام القانوني لعقود البناء والتشغيل ونقل الملكية، مرجع سابق،) ص52.

سري الدين، التنظيم القانوني والتعاقدي لمشروعات البنية الاساسية الممولة عن طريق القطاع الخاص، جعفر، انس، (2001 (العقود الادارية، القاهرة، دار النهضة العربية، ص90 ،91.

سلامة، كمال طلبة المتولي (2008 ،(النظام القانوني لعقود البناء، التشغيل ونقل الملكية ،دراسة مقارنة، رسالة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق، ص55

ناصيف، الياس (2006 ،(سلسلة ابحاث قانونية مقارنة، عقد ال (BOT ،(ص156 ،157 .

أ. م سندس رضيوي خوين. عقد البوت. تعريفه. مزاياه وعيوبه واشكاله وهو متاح على الموقع التالي

file:///C:/Users/Morad/Downloads/10_2018_10_30!08_54_23_PM.pdf

دراسة (وليد مصطفى الطراونة.2014 التزامات المتعاقد مع الادارة في البوت)

دراسة (نوفان العقيل العجارمة.2013. عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية ل .B.O.T وتطبيقاته في النظام القانوني الاردني)

دراسة (سديرة محمد علي . عقود البوت ودورها في تسير المرافق العمومية)